أثر الطائفية على الجانب الاقتصادي في العِرَاق

بَعد الاحتلال الأمريكي ٢٠٠٣

أ. د مشحن زيد محمد التميمي

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

المقدمة :

تتعرض الأمة العربية اليوم لهجمة إمبريالية شرسة يقودها معول الاستعمار وقوى الاستكبار العالمي، من أجل الإخلال بمنظومة القيم العربية والإسلامية، وتفتيث منظومة الأمن القومي العربي، والدفع لإندماج العرب في مشروع تأمري، تحت مسمى "الشرق الأوسط الموسع" الذي يضم إلى جانب الدول العربية إسرائيل وايران وتركيا، والذي يسعى للحفاظ على التفوق الصهيوني على العرب في المنطقة والعالم من خلال نظرية الفوضى الخلاقة التي تسعى إلى "تفتيت المفتت" و"تقسيم المُقسم"، وهو ما بدأت ملامحه تتأكد بصورة أدق بعد الأحتلال الأمريكي للعراق مطلع العام ٢٠٠٣، وبروز الطائفية كإشكالية جديدة تؤرق الفكر العربي المعاصر وتعيق من حركته نهضته.

لقد أدخلت الأزمة الطائفية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي لبغداد مطلع العام ٢٠٠٣ نمطاً من الحياة لم يكن مألوفاً في تاريخة الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، من حيث التناقظات والاختلافات الداخلية، والصراعات السياسية، وإنهيار العقد الاجتماعي الذي كان قائماً عليه المجتمع وقتئذ[١]، والذي جعل العراق مسرحاً للعمليات الإرهابية التي تغذت على الوفرة المالية والثروة النفطية التي يتمتع بها العراق لتعضد من ساعد الطائفية وتُضعف _ بالوقت نفسه _ من قدرة الأقتصاد الوطني المحلي، كون إنْ الطائفية هي "نظام سياسي على أساسه يقوم التمثيل النيابي ، وتؤلف الحكومات وتوزع القوى السياسية .. وأنها كذلك نظام اداري على أساسه تُسند وظائف الادارة .. وانها في النهاية حالة نفسية قوامها شعور (المواطن) أنه ابن طائفته قبل أن يكون (مواطنا) ، وشعوره بالتضامن مع أبناء طائفته والتباعد عن باقي مواطنيه"[٢]، ذلك من

---

[١] بشير ناظر الجحيشي، **التحليل السيوسولوجي للأزمة: دراسة تحليلية للأزمة الطائفية في مدينة بغداد**، رسالة دكتوراة، (غير منشورة)، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ص١٧٦.

[٢] نقلاً عن: د. أحمَد كَمّال أبُو المَجّد، **حوار لا موَاجّهة: دراسات حول الإسلام والعصر**، طبعة كتاب العربي، (الكويت: مطبعة الكويت، العدد السّابع، ١٩٨٥)، ص١٢٧. .. راجع: جوزيف مغيزل، **العروبة والعلمانية**، (بيروت: دار النهار، ١٩٨٠)، ص٣٤.

منطلق إن الطائفية فيْ نهاية المخاض هي النقيض التام للوطنية، والخصم الند للمواطنة وللقيم المدنية العصرانية.

ومن المعلوم إنْ الاقتصاد العراقي يعد من الاقتصاديات المتنوعة لما يمتلكه من موارد طبيعية وزراعية وبشرية[٣] _ رغم هيمنة القطاع النفطي _، وظل يعاني هذا الاقتصاد من الاختلال في توازن قطاعاته بسبب ضعف السياسات والبرامج التي طُبقت من خلال العقود الماضية[٤] التي تميزت بثقافة القمع والاستبداد وسوء استخدام أو ترشيد الثروة الهائلة، ومن هنا جاءت الطائفية لتعطي ذلك الاختلال وزناً أخر ودافعاً نحو أشكلة الاقتصاد العراقي ووضعه في موقف لا يُحسد عليه، ومن أجل ذلك يسعى البحث إلى التقصي _ كمشكلة بحثية _ عن أثر الطائفية على الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣، وكشف دلالاته، وكما يلي:_

المحور الأول: مفاهيم ودلالات

مفهوم الطائفية

نقصد بالطائفة[٥] على انها لون من ألوان العصبية (القومية، الدينية، المذهبية، القبلية، العنصرية، السياسية، الإيديولوجية)[٦] التي تعكس إخضاع الدين لمصالح السياسة الدنيا، وسياسة حب البقاء والمصلحة الذاتية والتطور على حساب الجماعات الأخرى[٧] أي إخضاع الدين للسياسة واستخدام ما تبقى من العصبية الماضوية في سبيل تحقيق اهداف مادية دنيوية لا علاقة لها بالدين أو برفع سمعة هذا المذهب أو ذاك أو تأكيد سلطة الله (عز وجل) هنا وهناك[٨]، كونها في الحقيقة المُثلى ليس إلا عملية تفضيل وتقديم الولاءات الثانوية والفئوية الضيقة على حساب ولاء الوطن والدولة، وهي بهذا الشكل فهي ليست إلا سياسة الأقلية مهما كان لونها، وحجمها، وانتماءها، ومهما بلغت

[٣] د. أحمد عمر الراوي، **دراسات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣**، ط١، منشورات جامعة المستنصرية/ مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، بغداد، ٢٠١٠، ص٣٥٥.

[٤] المرجع نفسه، ص٣.

[٥] التي تختلف كل الاختلاف عن الطائفية، فالطائفة تعني جماعة من الناس، والطائفية تعني الممارسة الراديكالية للطائفة ولا يعني ذلك بالضرورة إن الطائفية تقبل الممارسات اللا اخلاقية أو تدافع عنها.

[٦] ضياء الشكرجي، **لا لدين يُفسد فيها يُسفك الدماء**، ط١، (بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠٠٨)، ص٦٥.

[٧] د. برهان غليون، **المسألة الطائفية ومشكلة الأقليات**، ط١ (بيروت: دار الطليعة للنشر، ١٩٨٨)، ص٢٠.

[٨] مرجع نفسه، ص٧١.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

من قاعدة جماهيرية، تبقى الطائفية هي سياسة الأقلية والتعبير السليم عن الجماعات المهمشة والقليلة، لأن الطائفية في كثير من جوانبها تعتبر حزب سياسي ذو مرجعية دينية يحاول بلورة مشروع مُجهض من أجل الوصول إلى السلطة أو التشبث بقيمها وتلابيبها، وهي لا صلة بالأخلاق ولا الإيمان[٩]، بل إنها _ بالأساس _ ناجمة عن أزمة الأخلاق، وضعف الإيمان.

اذن فالطائفية في حقيقتها هي عبارة عن نظام سياسي حزبي يعمل من أجل إدارة الدولة كتحصيل حاصل، لكنه في الحقيقة هو ليس إلا نظاماً غير مؤهل لأن يتصالح مع الدولة المدنية المعاصرة والحديثة بحكم تركيبته الفكرية والاجتماعية[١٠] كونه نظام قائم على ثقافة "التتريث" ويحمل عقلية القدامة والماضوية بكل سلبياتها مما يبقى عاجزاً عن تجاوز عقبة الميول الحزبية والمحاصصة الطائفية والمذهبية والمناطقية التي تبلورت بفعل الطائفية السياسية أو وفق ما يسمى بـ **"الديمقراطية التوافقية"**.

مفهوم الديمقراطية التوافقية

وهي نظام وفكرة تُمارس في مجتمع تعددي يمثل خليط من الشعوب لأنهم يتخالطون دون أن يكون بينهم تداخل وإندماج[١١]، وأكثر من كتب عنها هو آرن ليبهارت الذي رأى إن نشوء التوافقية وتأسيسها مطلبا لتعزيز وترسيخ الديمقراطية بما يعنيان إن التجانس الاجتماعي والإجماع السياسي هما شرطين مسبقين للديمقراطية المستقرة، والعكس هو الصحيح فعلاً، أي إن عدم التجانس هو شرط عدم الإجماع السياسي سيكونان مدخلاً لعدم الاستقرار السياسي وإنْ أول من أستخدم مصطلح الديمقراطية التوافقية هو دايفيد أ. ابترا على إنها "نوع من النظام السياسي باعتباره جمعاً لوحدات مكونه لا تفقد هويتها عند الاندماج في شكل من إشكال الاتحاد"[١٢].

---

[٩] حسام كصاي، "**جدّل الطائفية**"، جريدة الزمان، لندن _ بغداد، العدد٤٦٨١، ٢٠١٣/١٢/١٢، السنة السادسة عشر، ص٢٠.

[١٠] يوسف الديني، "**مفهوم الطائفية بين التجاذب الديني والسياسي**"، في (مجموعة مؤلفين)، **الطائفية: صحوة الفتنة النائمة**، ط١، (الأمارات: المسبار للدراسات والبحوث، ٢٠١٠)، ص١٦.

[١١] J. S. Furnivall, **Colonial Policy and Practice; A Comparative Study of Burma and Netherlands India**, (Cambridge University Press, 1948), P.304

[١٢] نقلاً عن عبدالستار الكعبي، **الديمقراطية التوافقية: العراق أنموذجاً**، ط١، (بغداد: دار السياب للطباعة والنشر، ٢٠١١)، ص٢٢.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وإن هذه الديمقراطية (التوافقية) بالأساس وجدت لوضع حد لحالة الفوضى والاضطرابات الداخلية أو لحرب أهلية أو اقتتال طائفي، ونجحت في ذلك، لكن لا يمكن عكسها على داخلها، _ فالديمقراطية التوافقية في لبنان والعراق هي التي مزقت الشعب لا وحدته، ونفرته لا جانسته _ بمعنى لو إن هناك شعباً متجانس ومتفاهم موحد بين أطيافه وأعراقه فما حاجة التوافقية إليه وهو متوافقاً أصلاً، أي بمعنى لا حاجة للديمقراطية التوافقية في ظل وجود شعباً متفاهماً موحداً متماسك الأطراف، وإن إدخال هذه الديمقراطية على هكذا أنموذج شعبي هو بالحقيقة تغذية عكسية، والدوران حول الذات حد فقدان التوازن، وهروباً نحو الأمام، وتخبط سياسي، والسير عكس التيار، الأمر الذي زعزع المنظومة الأمنية والسياسية والاقتصادية للمجتمع العراقي برمته.

وأن ما يمكن قوله هنا هو إنْ الدعوة الديمقراطية المنتشرة في البلاد قد تخفي مصالح اقتصادية ومالية لأصحاب الأعمال المحليين وبعض الشركات الأجنبية ومطامعها وتطلعاتها[١٣] وهو ما يؤكد دور الاحتلال في إذكاء العنف الطائفي من أجل تفرده بالساحة العراقية (المحلية) وخصوصاً النفط (البترول)، أي ما يُدلل على إنْ النفط هو أحد اهم أسباب الغزو الأمريكي للعراق.

المحور الثاني: دور الاحتلال الأمريكي في إذكاء العنف الطائفي

خلال فترة الرئيس الأمريكي الاسبق جورج ووكر بوش (الأبن) ظهر مفهوم الفوضى الخلاقة أو البناءة (Constructive Chaos) والذي هو بمثابة أحد سمات النظام العالمي الجديد، والتي تعني دفع التناقضات الجارية داخل البنى الأجتماعية والسياسية في المجتمع في أي دولة غير مستقرة داخلياً تخضع لنظام حكم تسلطي لتفصح صراحة عن مطالبها دون قيود[١٤]، وهو بالأساس مخطط لإحداث القلاقل والبلبلة في منطقة الشرق الأوسط وصولاً إلى إعادة رسم الخريطة الجيوسياسية وفقاً لحسابات المصالح الأمريكية والصهيونية في المنطقة اتساقاً وتوافقاً لما يسمى بمشروع "الشرق الأوسط الكبير"[١٥].

---

[١٣] صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق**، مرجع سابق، ص٤٦٧.

[١٤] جمال سند السويدي، **أفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد**، ط١، (الأمارات، ٢٠١٤)، ص٣٣.

[١٥] مصطفى بكري، **الفوضى خلاقة أم مدمرة: مصر في مرمى الهدف الأمريكي**، ط١، (القاهرة: الشروق الدولية، ٢٠٠٥)، ص١٠.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

وقد أصبحت الفوضى الخلاقة عماد الإستراتيجية الامريكية في المرحلة المقبلة[١٦]، ولهذا قد تحتاج مجتمعاتنا إلى بعض الوقت حتى تستعيد توازنها العام وتخرج من حالة الاستقطاب والفوضى بأتجاه إعادة بناء إجماعها المفقود، وهو ما يمكن إعادته بدون الإسلام كهوية وإنتماءاً وروحاً[١٧]، والعروبة، كقيمة سياسية وخيار ومعطى تاريخي.

لا أحد ينكر إنْ الأحتلال الأمريكي للعراق وفق منطق القوة والبطش، كان قد لعب الدور الكبير في زعزعة الداخل، وإذكاء حالة العنف الطائفي، الأمر الذي يفرض محددات أزمة، ورَتب تداعيات على تلك القضية، تشتمل كل جوانب الحياة المدنية، دون إستثناء، منها السياسية، والاقتصادية والأجتماعية والثقافية، ولكون البحث يتناول تداعيات الجانب الاقتصادي فسينصب اهتمامنا حول هذا الموضوع تحديداً.

تداعيات الطائفية على الجوانب الاقتصادية

أنْ الفقر والعوز والفاقة، والبطالة مستمرة هي التي ترهق ميزانية الدول والمجتمعات وتعرقل جهود تأمين الرفاهية[١٨] وهذا الخلل الإقتصادي له اثار سياسية جانبية حيث يزيد حدة التنافر الإجتماعي[١٩] الأمر الذي يؤسس لمشكلات تعرقل مسار الديمقراطية وتقف بوجه تقدمها، وهو ما فعلته الطائفية في العراق بتفكيك لحمة المجتمع العراقي ونسيجة الاجتماعي، وتدمير مشروعه الديمقراطي (المفترض) تحت عناوين الطائفية وتجلياتها.

فهناك من يعتبر أنْ الطائفية السياسية هي عبارة عن قناع وديكور إيديبولوجي، يُضفى على الرأسمال السياسي للمجتمع والدولة، متمركزاً في الرأسمال الاقتصادي للإستفادة من الرأسمال الرمزي (الثقافي الطائفي)[٢٠]، وإنْ هدفه الأسمى هو الجانب الاقتصادي الذي من خلاله يتبوأ ويصبو نحو السياسة والحكم والنفوذ، إذ إنْ الطائفية في جزء منها استخدام التنوع الديني لتحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، مثل

---

[١٦] عبد الغني سلامة، "**عصر الثورات العربية: الأسباب والخصائص والتداعيات**"، مجلة شؤون عربية، القاهرة، العدد ١٤٨، ٢٠١١، ص٥٦.

[١٧] د. رفيق عبد السلام، **تفكيك العلمانية في الدين والديمقراطية**، ط١، (تونس، مطبعة تونس الأولى، ٢٠١١)، ص٧.

[١٨] صبري سعيد، **الديمقراطية**، ط١، (القاهرة: نهضة مصر للنشر، ٢٠٠٧)، ص٦٥.

[١٩] المرجع نفسه، ص٦٦.

[٢٠] د. خليل أحمد خليل، **لماذا يخاف العرب الحداثة: بحث في البدوقراطية**، ط١، (بيروت: دار الطليعة للنشر، ٢٠١١)، ص١٣٨.

المحافظة على مصالح ومزايا مكتسبة أو النضال من أجل تحقيق تلك المصالح والمزايا لزعماء وابناء تلك الطائفة في مواجهة الطوائف الأخرى[٢١]، ومن هنا يتولد الصراع، لأن الطوائف الأخرى تفكر بنفس الطريقة للأستحواذ على السلطة، وتوظف نفس الادوات، وبالتالي يشتد الصراع وتنزع الى خصومة دامية من أجل النفوذ إذ لا دخل للمقدس إلا من باب الزّج به إلى تلك الخصومة لإضفاء تآليه إليها وجعلها حرباً مقدسة عرب ضد عرب، وإسلام ضد إسلام.

فالمعلوم إنْ النخب الطائفية في العراق سعت منذ البدء على تفعيل خلايا المحاصصة الطائفية في مؤسسات الدولة وتنصيصها، من أجل ترسيخ جذورها وبناء قاعدة شعبية لها، من خلال توزيع المغانم بين أطراف اللعبة وفق المحاصصة الطائفية والمذهبية التي تقوم غالباً على النفوذ العائلي التاريخي _ أو الحزبي أو العقدي _ من خلال إلغاء الكفاءات والعقول العلمية والمهارات الذايتة والتعويل على العقول القرائبية والطائفية المختلة عقلياً، والناقصة والقاصرة للثقافة الإدارية والمهنية، لأن المحاصصة الطائفية وقتئذ أصبحت المعيار الوحيد لأختيار الكوادر والموظفين والعاملين في رحاب الدولة، والذين سيشكلون عبء على الدولة وثقل على اقتصادتها، وشل لقدراتها، لأنهم مستهلكين أكثر مما هم منتجين إضافة إلى ردائه عملهم، وتدني نوعية انتاجهم، وأصل هذا التوجه مرتبط بطريقة غير مباشرة بالتعليم، وحلقة الوصل بينهما هي الثقافة، التي ترتبط بالوعي العلمي وبالتعليم وهي قضايا من لُب النضال العام من أجل التغيير، لأن نشر الثقافة والوعي والتعليم ستتيح لقطاعات واسعة التعامل مع العصر بكفاءة[٢٢] وهو أمر كرس حالة الفشل الاقتصادي في منظومة الدولة العراقية، والتي ورثت ذلك الفشل بسبب الاستبداد والدكتاتورية التي مارسها النظام السابق وبذخ الاموال الطائلة في حروب ومعارك وتصنيع عسكري اظهر العجز في بنية الاقتصاد ليأتي الأحتلال الامريكي والطائفية ليمدا ذلك العجز بنفس المدخلات وبالتغذية ذاتها.

[٢١] بشير ناظر حميد الجحيشي، **التحليل السويسولوجي للأزمة**، مرجع سابق، ص٣٩.

[٢٢] نصر خضر الطرزي، **في سبيل النهضة: تصور لدور الفرد وللمشروع وللأرداة**، ط١، (عمان: د. د، ٢٠٠٥)، ص١٥١.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

الطائفية: الدين والاقتصاد

يعتبر الدين أساس الوحدة الثقافية والسياسية والاجتماعية والفكرية في العالم الإسلامي، وهذا هو الطابع الشامل للإسلام والمثبت في تعاليمه الروحية والرمزية[٢٣] لكن هذه السمة لم تحافظ عليها الجماعات البشرية من خلال التساوق مع ظهور الطائفية، التي جعلت من الدين وسيلة، أي إنْ الدين صار بضاعة قابلة للعرض والطلب، وسلعة لم تُضرب مادتها، أو تبور قيمتها، أو تُضعَف قوتها الشرائية، وأكثر تحوّل الدين من جامع للأعراق والطوائف والقوميات تحت قبة واحدة إلى دين مُفرّق ومُشتت، إذ لم يكن الدين _ يوماً _ سبباً في الصراع على مر الأزمنة والعصور بيد أنه كان دائماً المسوغ والغطاء لأطماع الاقتصاد وطموحات السياسة ووحشية الحرب[٢٤]، من منطلق إنْ الطائفية في الأغلب الأعم هي نتاج سياسي وليس ديني، قد يكون الدين له دور، لكن ليس قبل أنْ يتحول إلى وسيلة ويتجرد من غاياته النبيلة، ويُجرد من قداسته وتُنزع ربانيته ليكون لعبة بشرية يؤلها ويتلاعب بقيمها رجال العمائم (رجال الكنيسة البابوية الإسلامية)، وهم يجرون به من نقاوة السماء إلى تفاهة الأرض، فنعدها تكون الطائفية قد أكتملت شروطها، كواقع تاريخي زماني ومكاني، وكخيار آني وواقعي، وكمعطى تاريخي للأمة العربية.

المحور الثالث: الاقتصاد العراقي: الخصائص والمميزات

يمكن القول بإن الاقتصاد العراقي يعاني من ثمة أزمات أو مشكلات واكبت مسيرته على مدار تاريخ تأسيس الدولة العراقية حتى اللحظة، وأكثر صارت الإشكاليات هي عبارة عن حلقات الوصل بين كل حقبة تاريخية سياسية وأخرى، وقد كانت ردائة وسائل الانتاج والفكر الاقتصادي العراقي، وهيمنة الدكتاتورية وقمع الامبريالية كانت لها من العواقب الوخيمة على الاقتصاد بشكل عام، وهي التي بلورت تلك الخصائص التي يمكننا أن نبلورها بصورة ادق وفق ما يلي[٢٥]:_

---

[٢٣] د. ب. ماليشيفا، "**تأثير العامل الإسلامي في النزاعات الجارية في بلدان أفريقيا والشرق الأوسط**"، في: (مجموعة باحثين)، **الأستشراق والإسلام**، تقديم: فالح عبد الجبار، ط١، (دمشق _ قبرص: مركز الابحاثوالدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩١)، ص٢٢.

[٢٤] د. فائز صالح محمود اللهيبي، **إشكالية الخوف من الإسلام: بين الرؤية الغربية والواقع الإسلامي**، ط١، (سوريا: دار النهج، ٢٠٠٩)، ص٢١.

[٢٥] مصطفى عمر مصطفى، **السياسة المالية في العراق للفترة من (٢٠٠٣ _ ٢٠١٢)، دراسة تحليلية**، (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة الدول العربية/ معهد الحوث والدراسات العربية، القاهرة، ٢٠١٤، ص٥٨_٦١.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

١_ أختلال الهيكل الاقتصادي (هيمنة قطاع النفط)

٢_ تشوه الميزان التجاري (تضخم عوائد النفط)

٣_ انهيار البنى الارتكازية للإقتصاد (الخدمات وانظمتها)

٤_ اختلال هيكل الإنتاج (أولوية الفروع القائدة لتطوير القاعدة الانتاجية)

٥_ اختلال هيكل الموازنة (ارتفاع مستوى العجز)

٦_ النمو المتسارع في معدلات البطالة (حجم البطالة قرابة ٥٠%)

٧_ شحة مصادر الاستثمار وضخامة الديون الخارجية.

وهي خصائص عمقتها الطائفية في العراق وأثرت بشكل جلي على تثبيط عجلة التقدم، وعزل العراق في مواكبة تطلعاته النهضوية والتكاملية، من خلال اقتصاد السوق والخصخصة التي دشنتها الأمركة من خلال ربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الامريكي والرأسمالي على وجه العموم، وتحول الاقتصاد العراقي من النموذج الاشتراكي التحرري إلى النموذج الرأسمالي الكولونيالي.

_ الأمركة والعولمة وتأثيرها على الأقتصاد العراقي، والتحكم بمنابع النفط

لقد أتضح جلياً أنْ الحرب على العراق واحتلاله لم تكن حرب ذات ابعاد سياسية فقط، وإنما ذات أهداف أخرى، ربما أكثر أهمية من الجوانب السياسية، بل كانت حرباً أيديولوجية تسعى للتبشير بثقافة العولمة (أي الأمركة) بمعنى هيمنة الأنموذج الأمريكي على العالم، أي ربط الاقتصاديات العربية بالغرب الاستعماري ورأسماليته، حيث كان في مقدمة الحرب الأمريكية على العراق هو هدف اقتصادي متمثل بضرب الاقتصاد العراقي في عمقه المؤسسي وإطاره الفلسفي والقانوني، وفي اولوياته تعطيل مؤسسات الدولة ونظامها الاقتصادي، وشل نشاطه وحركته، حيث خسر الاقتصاد العراقي جراء الحرب وتداعياتها الطائفية الكثير من المقومات منها: تدمير البنى التحتية، توقف الانشطة الانتاجية، تردي الخدمات (سيما الصحة والتعليم)، تفاقم البطالة، هجرة الرأسمال الوطني إلى دول الجوار بسبب الفوضى والدمار[٢٦].

بمعنى إن العولمة والحرب على العراق هي من أوجد أزمة اقتصادية كإمتداد للأزمة السياسية التي خلقها النموذج الاستعماري، من خلال تفعيل خلايا الطائفية والفتنة بين

[٢٦] د. أحمد عمر الراوي، **دراسات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣**، مرجع سابق، ص٤.

الطوائف والاقوام والأعراق المحلية، وجرها إلى حرب أهلية تعتاش على الرأسمال الاقتصادي المحلي، وهدر أمواله الطائلة، وهو ما أوجد العلاقة بين الطائفية والاقتصاد في الحالة العراقية وتأثيرها على الاقتصاد الوطني.

المحور الرابع: الأثار الطائفية على الاقتصاد العراقي

من منطلق الرؤية القائلة بإنْ كل أزمة اقتصادية تتعايش معها أزمة سياسية من نوع متميز في ظل التناقض الطبقي في المجتمعات الرأسمالية[٢٧]، فقد تواصلت الأزمة السياسية العراقية بعد سقوط النظام السابق نتيجة لعمق التغيير في بنية النظام السياسي والانهيار الكامل في مؤسسات الدولة الاقتصادية والعسكرية والخدمية والمرافق العامة من جهة، وللهجمات الارهابية _ ذات الطابع الطائفي _ من الجماعات الإسلامية الراديكالية الاجنبية والمحلية من جهة ثانية، إضافة إلى طرق إدارة الاقتصاد السيئة والرديئة التي فرضتها قوى الأحتلال الأمريكي على الواقع الراهن[٢٨] حيث تعرضت المنشأت النفطية وحدها بسبب أعمال العنف الطائفي بعد الغزو في ذروتها بين عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ إلى أكثر من ٣٠٠ هجوماً، وفي العام ٢٠١٣ كان خط أنابيب كركوك _ جيهان الأكثر استهدافاً بالهجمات الارهابية عبر تعرضه لأكثر من ٣٠ تفجيراً[٢٩].

إذ يواجه العراق اليوم تحديات خطيرة بعد سقوط النظام الدكتاتوري (السابق)، حيث تبين إن تكلفة الفشل في محاربة الإرهاب والحفاظ على الاستقرار وإعادة بناء الدولة ستكون مدمرة وبالغة[٣٠] بسبب الأعمال التخريبية التي استهدفت البنى التحتية والحيوية للعراق، وتنامي دور الإرهاب الداخلي (المحلي) مع الخارجي (الاحتلال)، إذ ما زالت الإستراتيجية الإرهابية تستهدف منع قيام نظام ديمقراطي علماني جديد في العراق من خلال تدمير البنية الاساسية والمرافق العامة وعرقلة الفعاليات الاقتصادية اليومية، فقد أظهرت التجربة العملية وجود علاقات سببية بين البطالة والفقر والتدهور في مستويات المعيشة والعنف والهجمات الإرهابية[٣١].

[٢٧] أحمد مجدي حجازي، **علم اجتماع الأزمة**، ط١، (القاهرة: دار قباء، ١٩٩٨)، ص١٤١.

[٢٨] صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق: النفط والديمقراطية والسوق في المشروع الاقتصادي الوطني (١٩٥١_٢٠٠٦)**، ط١، (دمشق: دار المدى، ٢٠٠٩)، ص٢٤.

[٢٩] إبراهيم الغيطاني، "**تهديدات جيواقتصادية: مستقبل صناعة النفط في بلدان الصراعات العربية**"، مجلة أتجاهات الأحداث، دبي، المجلد الأول، العدد ٢، ٢٠١٤، ص٦٤_٦٥.

[٣٠] صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق**، مرجع سابق، ص٥٢٣.

[٣١] المرجع نفسه، ص٥٢٥_٥٢٦.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

حيث إنْ عملية تدمير بنية الدولة العراقية بعد الأحتلال وبروز الطائفية كبديل سياسي، كان بمثابة "سحق للإقتصاد العراقي"، مما يعني تدمير كل قطاعات الاقتصاد الوطني وتخريبها خاصة قطاع الصناعة والخدمات، ولم تستثن الطائفية وقوات الاحتلال من مشروع التمير ما عدا قطاع النفط لأهميته في استمرار تدفقه في جيوبها وجيوب اصدقاءها المحليين[٣٢] حيث تم تدمير أكثر من ١٩٢ مشروعاً كبيراً مملوكاً للقطاع العام للدولة، وتكاد معظمها شبه مُعطل بسبب نقص الطاقة ومستلزمات العملية الإنتاجية[٣٣] كما عطلت الأزمة الطائفية قطاع الخدمات (الوقود والماء والكهرباء)، وتسببت في تناقص إنتاج النفط بخسائر وطنية فادحة (حوالي ١٠ مليارات دولار في ٢٠٠٥)، الأمر الذي عطل برنامج إعادة إعمار العراق[٣٤] بسبب أعمال العنف الطائفي والعمليات التخريبية التي نفذتها الجماعات الإرهابية لأستهداف البنى التحتية للدولة ومشاريعها الحيوية، وهنا نجد إن من أهم الأسباب العميقة للإرهاب هي أسباب بنائيه متمثلة بعدم التوازن السكاني، والعولمة والحرمان النسبي[٣٥] من منطلق إن الإرهاب أو العمل الإرهابي هو استجابة فعلية لأعتقاد المجندين بعد الإنصاف والشعور بالظلم والحيف الواقع عليهم[٣٦] وهو أحد الدوافع التي جعلت الطائفية تتنامى بشكل مستفحل في الجسد العراقي وتناميه بطريقة استفزازية، إذ لا تعمل تلك الجماعات الإرهابية بمعزل عن البيئة التي تتواجد فيها وخاصة الاقتصادية منها[٣٧].

وهو أمر مرتبط بقضية أخرى متمثلة بالنظام السياسي السائد في العراق الذي كان نظام قمعي استبدادي مبني على الدكتاتورية المونوقراطية، ومن ثم صير نظام قمعي استبدادي مبني على الثيوقراطية، فكانت عواقبه وخيمه على الاقتصاد العراقي كون الحكم الصالح هو العامل الأهم الذي يمكن أن يُحارب الفقر ويُعزز التنمية ويصون رفاهية الإنسان[٣٨]، وهو الأمر الذي ثبط همم إعمار العراق وبناء دولة مؤسسات تعتمد بالأساس على تقييم القطاع الاقتصادي، إذ لم يكن الصراع السياسي القائم بين الأحزاب والقوى السياسية متمثل بكونه اختلاف بسبب العقائد والثقافات القومية والطائفية

[٣٢] بشير ناظر الجحيشي، مرجع سابق، ص١٨٠.

[٣٣] د. أحمد عمر الراوي، **دراسات في الاقتصاد العراقي بعد ٢٠٠٣**، ص٤٠٣.

[٣٤] بشير الجحيشي، مرجع سابق، ص١٨٠.

[٣٥] د. ذياب موسى البداينة، **التنمية البشرية والإرهاب في الوطن العربي**، ط١، (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠١٠)، ص١٥٤.

[٣٦] المرجع نفسه، ص٢٠٩.

[٣٧] المرجع نفسه، ص١٥٣.

[٣٨] المرجع نفسه، ص١١٩.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies

والدينية، فحسب، بل إن اختلاف المصالح الاقتصادية الوطنية والأجنبية هو من العوامل الرئيسية في هذا الصراع[٣٩]، وهنا تتضح توافق المصلحة الطائفية وعلاقتها وتأثيرها على الاقتصاد العراقي، حيث أظهر إنْ الأفتقار لإعادة التأهيل الاقتصادي يشكل عاملاً مساهماً في إذكاء النزاع العنيف القائم حالياً، وتسبب تفاقم الأزمة الطائفية في نقص المنتوجات النفطية والفساد في توزيعها هما مصدريين أساسين لسخط أفراد المجتمع العراقي[٤٠] وأحد دواعي تنامي ظاهرة العنف الطائفي.

فقد أدت الأزمة الطائفية إلى إنهيار الأقتصاد العراقي بالكامل ولم تستثن قطاع منه، إذ تعرض القطاع الزراعي للتدمير والإهمال والحصار من قبل الجماعات الارهابية المسلحة، وعجز المزارع العراقي من إيصال منتجاته للسوق خوفاً من القتل الطائفي، فضلاً عن استيراد المحاصيل من دول الجوار وبأسعار رخيصة الأمر الذي أفقد المزارع العراقي القدرة على المنافسة، وبالتالي الشعور بالإحباط وإهمال الاراضي الزراعية[٤١] وبالتالي موت القطاع الزراعي بسبب الأعمال الطائفية والعنف المذهبي، كما وأدى التدهور الخطير في الأوضاع الأمنية واستمرار هجمات الارهابيين وضعف الإدارة السياسية وعدم كفاءة السياسات الاقتصادية والمالية الحكومية والفشل في ادارة عمليات التعمير وتفشي الفساد الإداري والمالي إلى عرقلة ظهور نتائج إيجابية للإنفاق الحكومي الضخم، بل على العكس كانت نتائجة سلبية[٤٢].

بمعنى إنْ الأعمال الإرهابية كانت من الأسباب التي عرقلت الجهود الاقتصادية، وخاصة في مجال إعادة إعمار البنية الأساسية والصناعة النفطية وتعثر الأستقرار السياسي، الذي هو شرط أساسي للنمو الاقتصادي وللتنمية الاجتماعية والبيئية[٤٣]، والأشد خطورة اليوم هو سيطرة داعش على المناطق الشمالية من العراق الأمر الذي أدى إلى وقف إنتاج حقل كركوك، وتعطيل صادراته البالغة ٢٥٠ ألف برميل يومياً[٤٤]، والاخطر من ذلك كله هو قيام داعش ببيع المشتقات النفطية التي تقع تحت سيطرتها

[٣٩] صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق**، مرجع سابق، ص٤٦٧.

[٤٠] بشير ناظر الجحيشي، مرجع سابق، ص١٨٠.

[٤١] المرجع نفسه، ص١٨١.

[٤٢] صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق**، مرجع سابق، ص٤٦١.

[٤٣] المرجع نفسه، ص٤٦٣.

[٤٤] إبراهيم الغيطاني، "**تهديدات جيواقتصادية: مستقبل صناعة النفط في بلدان الصراعات العربية**"، مرجع سابق، ص٦٤.

والتربح به، ومن ثم تعزيز سطوتها العسكرية بشراء السلاح والعتاد الامر الذي إنعكس سلباً على الوضع الأمني كما كان سلباً على الوضع الاقتصادي.

الخاتمة

يمكن القول بإن العراق يمتلك قاعدة للبنية الأساسية الاجتماعية، كما يمتلك الثروة النفطية، ولدى طبقاته الوعي الاجتماعي لحقوقهم في وجود نظام مناسب ودائم وغير متحيز للضمان الاجتماعي العام، وإنْ إصلاح الضمانات الاجتماعية هو شرط ضروري لتشجيع الديمقراطية وزيادة النمو الاقتصادي في وقت واحد[٤٥] لكن رغم امتلاك الاقتصاد العراقي لعناصر القوة، إلا إنه لم ينجح في تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية للفرد العراقي ذلك بسبب فشل الحكومات المتتالية في استثمار وتوظيف تلك العناصر[٤٦]، الأمر الذي كرس الطائفية والمحاصصة التالية لها والتي لم تجعل من الاقتصاد العراقي إلا اقتصاداً فاشلاً، ومقهوراً، ومدمراً لا يقوى أن ينوء بنفسه.

وأنْ من أهم ما عمل عليه الأحتلال هو تحويل الاقتصاد العراقي من المنظومة الإشتراكية (النظام القمعي السابق) إلى المنظومة الرأسمالي (النظام الطائفي القائم)، وهو بدوره جاء بترتيبات تصب في مصلحة القوى الإمبريالية وحلفائها من الداخل.

اخيراًيمكن القول بإنْ صعود وتيرة العنف الطائفي متعلقة بالجانب الاقتصادي، فبلوغ الفوضى والطائفية في العراق إلى حد فاق تصورات العقل هو أمر ناجم عن الوفرة النفطية والثروة الهائلة التي يمتلكها العراق والتي وظفت بـ "الطريق الخطأ"، التي وقعت بيد الجماعات المتطرفة من أجل حسم المعركة الداخلية لصالحها، أي بمعنى إنها ساعدت على تدمير الاقتصاد المحلي (الوطني) من جانبين: جانب منه ما يقع بيد الجماعات الراديكالية والحركات الطائفية عن طريق الابتزاز والسطو، أو من جانب القوة التخريبية التي تخلفها الاعمال الارهابية[٤٧]، بالإضافة إلى إنها خلقت مجتمع منقسم على بعضه، طبقة غنية (ثراء فاحش)، واخرى كادحة (فقر مدقع) الأمر الذي أخل بتوازن الدولة اقتصادياً ومن ثم سياسياً، بسبب التشبث بتلابيب المحاصصة الطائفية بعد مرور أكثر من أثنى عشر عاماً على أحتلاله، وهو ما زال يراوح مكانه دون بارقة أمل!

---

[٤٥] صبري زاير السعدي، **التجربة الاقتصادية في العراق**، مرجع سابق، ص٥٣٣_٥٣٤.

[٤٦] بشير ناظر الجحيشي، مرجع سابق، ص١٣٧.

[٤٧] حسام كصاي، "**إشّكاليَة الطَائْفَيَّة فيّ الوَطَن العَرَبَي وأثْرها على الوَحَدة الوَطَنْيَّة: (العِرَاق نَمُوذَجاً)**"، بحث مشارك في ندوة فكرية لكلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق، ٢٠١٤، ص٢٢٩.

AL-Mostansiriyah journal for arab and international studies